

التحولات السوسيوديمغرافية لظاهرة الزواج في المجتمع الجزائري.

داود نسيمية

قسم علم الاجتماع جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

تتفق المجتمعات في اعتبار الزواج آلية مشروعة لضبط العلاقة بين الرجل والمرأة، فهو نظام علمي على الرغم من تعدد أشكاله المنتشرة في أنحاء العالم، والتي تراجع وجود بعضها لأسباب قانونية ودينية واجتماعية، وفي المجتمع الجزائري التقليدي والحديث يحظى الزواج بمكانة متميزة، تظهر من خلال ضرورة الاندماج في هذه المؤسسة، وهو ما يصفه سليمان مظهر "نحن مبرمجون للزواج منذ نعومة أظافرنا... وإذا وصلنا إلى تلك السن التي ينبغي فيها الانتماء إلى هذه المؤسسة فعلنا ذلك دون أن نطرح أي سؤال"⁽¹⁾ فتمثل الزواج ينتج من خلال صيرورة التنشئة الاجتماعية للأفراد داخل الأسرة والمجتمع أين يدرك الفرد دور مرحلة الزواج في حياته وما ينتج عنها من أدوار وعلاقات جديدة، ويعكس الزواج ومظاهره الاحتفالية في المجتمع الجزائري خصوصياته هذا الأخير السوسيوثقافية كما تكشف معدلاته عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها بما يمكن من إجراء المقارنات وإبراز الفوارق فما هي خصوصيات المؤسسة الزوجية في المجتمع الجزائري بين الماضي والحاضر من حيث نمط الاختيار الزواجي أشكال الزواج، معدلات الزواج،

يعرف الزواج في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه "طقس عبور يقوم فيه رجل وامرأة...بمغادرة أسرتهما الأصليتين والبدء في تكوين أسرتهما الخاصة" فالزواج يعبر عن مرحلة انتقالية للجنسين بما يصاحب هذه المرحلة من أداء وظيفي جديد يتمثل في انشاء أسرة، وتغيرات أخرى على مستوى مكانة كل منهما بعد الانفصال عن أسرة التوجيه.

يعرف وستمارك Westermarck الزواج بأنه "علاقة واحد أو عدد من الرجال مع واحد أو عدد من النساء تعترف بها التقاليد أو الشرائع، وتفترض عدد من الحقوق والواجبات لأطراف العلاقة" إذ أن الزواج ليس فقط علاقة ثنائية الطرف بل يمكن أن تتجاوز ذلك في بعض المجتمعات بناء على أعرافها وتقاليدها ودينها التي تسمح بعدد من الزوجات أو الأزواج كما تلزم كل منهم بواجباته، وتمنحه حقوقا معينة بما يوحي إلى أن الزواج هو علاقة على درجة من التنظيم والاعتراف الجمعي بالشكل الذي يصبح معه مؤسسة اجتماعية مهما اختلفت أشكالها

يرى أوجست كونت August Comte أن الزواج "استعداد طبيعي عام وهو الاتحاد التلقائي بين الجنسين نتيجة لتفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الاجتماعي" فالزواج هو مزيج بين الدافع البيولوجي المتمثل في الغريزة والدافع الاجتماعي المتمثل في الميل للجماعة، حيث يظهر كأداة لضبط هذه الغريزة والفصل بين الممنوع والمسموح في العلاقة بين الجنسين مهما تباينت المجتمعات التي ينتشر فيها نظام الزواج .

كما يعرف الزواج بأنه "مكان لانتقال الأملاك والنسب، وفي نفس الوقت هو فضاء شرعي لامتحان الجنسية" وهذا يوحي إلى أن الزواج هو مؤسسة اقتصادية كذلك تمنح حق الميراث للأفراد باعتبارها الاطار الشرعي للممارسة الجنسية بالتالي ثبوت النسب .

وهذا ما يتوافق مع تصور مالينوفسكي Malinowski الذي يرى أن الزواج "هو قبل كل شيء ضمان للأب الشرعي للطفل" فشرعية الأطفال لا تكتسب إلا من خلال الزواج الذي يحظى باعتراف المجتمع، وإن اختلفت عاداته وخصائصه، لذا فإن ذلك يبقى الدافع الأول للزواج حسب رأي المفكر بناء على ما تمنحه هذه الشرعية من حقوق للأفراد خاصة داخل الأسرة كالهوية والميراث .

يمثل الزواج عند أصحاب الاتجاه التفاعلي بأنه "مسرحية درامية يكون فيها الممثلين الاساسيين هما فردين يهيئون لهذا المشروع مخزوننا من الخبرات والمعارف... لكنهم لا يعرفون السيناريو" حيث يتم تنشئة الأفراد بجملة من المعارف التي تساعدهم في التكيف مع الحياة الزوجية التي تعد مرحلة جديدة بالنسبة لهم حيث تكتسب فيها الأدوار للشخصيات الاساسية أي الزوجين من خلال عمليات التفاعل والتبادل التي تتم بينهم.

كما يرى سمنر Sumner في تعريفه للزواج بأنه " ارتباط قائم بين الرجل والمرأة بهدف التعاون وعلى تحقيق الضّرورات المعيشية والغرض هو انجاب الأطفال في نطاق اجتماعي طالما ارتباطهما قائما ومستمر " وتتفق أغلب التعريفات في الربط بين مفهوم الزواج والغاية منه، والتي تتمثل في انجاب الأطفال وفق ما تملّيه الأعراف الاجتماعية حتى يتمكن الأفراد من التكيف في المجال الخاص والعام.

يبدو أن الزواج نظام عالمي يسود عدة مجتمعات، ويتميز بمعايير منحه مكانة متميزة عن باقي العلاقات الأخرى خاصة تلك التي تربط بين الرجل والمرأة باعتباره بداية لتكوين الأسر، فالمتوقع من الرابطة الزوجية هو الاستمرارية إلا في الحالات التي تتسبب في انحلالها. يعني الزواج أيضا " نظاما اجتماعيا وقانونيا تتمثل فيه بنية الجماعة وتتجلى فيه طبائعها وخصائصها وتخضع في نشوئها لتقاليد وأعراف ترتبط بعقيدة الجماعة وسلوكها الاجتماعي والأخلاقي " فالعلاقة الزوجية تتميز عن باقي العلاقات الجماعية بالامتثال للمعايير الاجتماعية والقواعد القانونية حيث يواجه الفرد جملة من الجزاءات الصادرة من المجتمع أو القضاء في حالة الخروج عنها.

إذن الزواج تحول في دورة حياة الفرد ينتج عنه تغيرات على مستوى دوره ومكانته من خلال تأسيس أسرة يعترف بها القانون والمجتمع بناء على الخصائص التي تميز الزواج من الشرعية والتنظيم والعمومية.

تجمع المؤسسة الزوجية في الجزائر بين المظاهر الثقافية والدينية، والقانونية التي تميز هذا المجتمع في الماضي والحاضر " فنظام الزواج والاجراءات الزوجية في الجزائر هي نتيجة تداخل بين النظام البطريكي والمصادر القرآنية... فالزواج في المجتمع التقليدي الجزائري يخضع في العموم للقوانين القرآنية لأنها تلائم أشكال التنظيم الاقتصادية والاجتماعية (حقلي، قبلي، بدوي ونصف بدوي)⁽²⁾ إذ تحدد خصوصية المجتمع الدينية والبنوية طبيعة الفعل الزوجي التقليدي الذي لا يتم إلا في حدودها، فالزواج كإطار شرعي للعلاقة بين الجنسين يتوافق مع انضباط جنسانية المرأة والرجل المتعلقة بمفهوم الشرف لدى المجتمع البطريكي، وهنا تظهر سيطرة الجانب الديني والاجتماعي دون القانوني في تفسير كل إجراءات الزواج.

يتأثر اتخاذ قرار الزواج في العائلة التقليدية بثقل الجماعة حيث يرى بيار بورديو BOURDIEU PIERRE أن " الزواج مسألة تهتم الجماعة وليس الفرد"⁽³⁾ فاختيار الشريك يقوم على الاتفاق بين العائلتين بالضرورة دون الاهتمام بالخيارات الشخصية سواء بالنسبة للرجل أو المرأة حيث لا تتاح لهما فرصة للموافقة أو الرفض، حيث تطغى المصالح الجماعية على الرغبة الفردية ويصبح قرار المقبل على الزواج دون الأهمية أمام الأهداف الجماعية التي غالبا ما تحول دون ظهور الكيان الفردي المستقل الذي قد يتعارض والتمثيلات الاجتماعية السائدة فالزواج "لم يكن ينظر إليه كعلاقة بين شخصين فحسب وإنما كوسيلة لإعادة انتاج العائلة وضمان استمراريتها عن طريق الانجاب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هو وسيلة لتدعيم المكانة الاجتماعية للعائلة"⁽⁴⁾. يبدو أن الزواج الذي تقرره العائلة خاصة بالنسبة للذكور هو الذي يحقق أهدافها وليس الزواج في حد ذاته

وهذه الأسباب جعلت الزواج من مهام العائلة، حيث يتولى الآباء مسألة اختيار الشريك بما يشير إلى شيوع الأسلوب المرتب في المجتمع التقليدي خاصة في ظل السن المبكرة التي يتم فيها ذلك " فالأب يمارس حق الإرغام الزوجي فيتم الزواج مبكرا ما بين 12 إلى 13 سنة بالنسبة للفتاة"⁽⁵⁾ وتظهر ممارسة الإكراه على الزواج عند البنت أكثر من الابن حيث يغيب حقها تماما في إبداء رأيها بعد قرار الوالدين، ويرتبط ذلك بالاعتبارات الاجتماعية والثقافية التي تبني صورة المرأة وتجعلها في مرتبة أقل من الرجل ليس فقط في مسألة الزواج ولكن على مستوى كل الممارسات، فالخضوع المطلق إن صح القول للقرارات الرجولية أمر مطلوب لرسم هرمية العائلة التقليدية التي تجعل من قاعدتها النساء ومن قمته الأب أو البطريك.

ويرجع زواج الفتاة بالتحديد في سن مبكرة لأسباب اجتماعية حيث يرى فورنس فانون F. Fanon أنه " بالنسبة للعائلة وجود فتاة بالغة هي مشكلة فائقة الصعوبة، فالفتاة البالغة تعامل بصرامة لتبقى محمية إلى غاية زواجها"⁽⁶⁾ فالزواج المبكر في المنظور المجتمع التقليدي هو محافظة على الشرف العائلي، حيث تكون مراقبة الفتاة بصفة أقل عندما تكون متزوجة، وبذلك تنتقل البنت من سلطة ذكور العائلة إلى سلطة الزوج وتصبح خاضعة لإرادته، ويشكل تجاوز البنت لسن الزواج المتعارف عليه اجتماعيا قلقا كبيرا يزيد كلما كبر سنهما، إذ يعد الزواج في مثل هذه الذهنيات ضبطا للجنسانية الأنثوية.

إلى جانب النمط المرتب في اختيار الشريك، فإن مجال التعارف بين الخطيبين يضيق بشدة إلى درجة الانعدام في بعض المناطق "كقاعدة عامة في الجزائر الزواج تقرره العائلة، والزوج لا يرى زوجته حتي يحين موعد الزفاف"⁽⁷⁾ فحسب الأعراف والتقاليد لا يسمح أحيانا حتى بمشاهدة الزوجة قبل تمام الزواج، إذ يعد ذلك تجاوزا لقاعدة الشرف والاحترام بين العائلات خاصة إذا كانت لا توجد علاقة قرابة بينها، وعلى الرغم من أن الزواج هو علاقة بين فردين إلا أن الدخول فيها لا يتم إلا بالخضوع لما تضعه عائلتا الزوجين من ضوابط.

– مظاهر الاحتفال الزواجي التقليدي:

تقوم العائلة بعد مرحلة الاختيار الزواجي باتباع ما يملئه الشرع والأعراف من خلال القيام بالخطبة التي تعد في نظر العائلة الجزائرية "فعلا نسويا حيث تذهب أم الشاب لعائلة الفتاة المختارة لإظهار رغبتها في رؤية العائلتين متحدتين، لتبدأ مهمة الرجال لاحقا من خلال المفاوضة حول المهر"⁽⁸⁾. تعد خطبة المرأة مرحلة هامة إذ يتوقف على نتائجها استمرارية المراحل الأخرى للزواج، حيث تتولى النساء القيام بهذه المرحلة من أجل التعرف على البنت أولا خاصة إذا كانت من عائلة غريبة ولمعرفة قرار عائلتها ثانية تمهيدا للتفاوض حول المهر الذي يقوم به الرجال حيث يصبح الأمر أكثر

بعد إعلان الموافقة على طلب الزواج يتم التفاوض حول المهر الذي يكتسي أهمية خاصة لدى المجتمع باعتباره شرط من شروط الزواج التي يتوجب على العائلة القيام بها "فنظام المهر يضع شروطا لدخول الرجال في السوق الزوجية ... وفي العصر الذي كان يعيش فيه المجتمع الجزائري على اقتصاد المؤونة يتوجب على رئيس العائلة أن يقتطع مبلغ المهر من الميراث"⁽⁹⁾ تجمع قيمة المهر كانت تأخذ من الميراث العائلي المشترك ولم يكن للفرد دخل مستقل بعد وهذا ما قد يفسر تبعيته للجماعة في اختيار الشريك أي أنّ الخضوع التام للقرارات العائلية سببه عدم الاستقلالية المادية والمشاركة الجماعية في الثروة، ويصبح المهر بذلك مؤشرا على تأخر سن الزواج لدى الرجال الذين يملكون ثروة مادية لبلوغ قيمة المهر المحددة والتي يختلف من منطقة لأخرى لتأخذ أحيانا طابعا رمزيا.

يصاحب مراحل التحضير لمراسيم الزواج مجموعة من التحضيرات التي تعبر عن تقاليد المجتمع وتمثل انتقالا لمرحلة البلوغ وهي احتفالية الحمام واحتفالية الحنة و ليلة العرس مجموعة من الطقوس تمارس في إطار الإعلان عن الزواج، والتي لا تزال مستمرة إلى حد اليوم، ولكنها تأخذ شكلا وطابعا آخر يعكس التغيرات التغيرات التي عرفت العائلة الجزائرية.

– أشكال الزواج في المجتمع التقليدي:

لقد أثرت خصائص العائلة التقليدية (البطريكية، اللانقسام...) في تحديد الشكل الزواجي السائد، وهو الزواج الداخلي " فالفتاة كانت تتزوج من ابن العم، وهذا الشكل الزواجي حسب منطقة القبائل لا يقبل الزواج بين فرد منحدر من نظام أبوي وآخر من نظام أموسي كالتوارق"⁽¹⁰⁾ فاختيار الزوجة لا يخرج عن المجال القرابي، ويفضل في ذلك الانتساب الأبوي أي الاقتان بآبن العم بدلا من الانتساب الأموسي، فالمجتمع التقليدي على اختلاف مناطقه من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب إلا أنه يفضل الزواج من المحيط القرابي.

يرتبط انتشار هذا الشكل الزواجي بعوامل اجتماعية واقتصادية "فالمجتمع التقليدي يجعل من الزواج إستراتيجية للمحافظة على إنتاجية العائلة أو بناء علاقات اجتماعية إيديولوجية... الزواج المفضل من ابنة العم أو الخال لإبقاء الابن مرتبطا بالجموعة وخاضعا لسلطة الأب، ولجلب الفوائد أكثر وتقليل التكاليف الاقتصادية أو الرمزية للزواج"⁽¹¹⁾ حيث تفرض هذه الاستراتيجية على الفرد قيودا أخرى في عملية الاختيار بشكل يجعل للمصلحة الجماعية حقا في تسير مختلف المجالات الحيوية لأفرادها، إذ يعد الزواج عامل تماسك للعائلة ودعمها لاستقرارها باستمرار بقاء الأبناء تحت سلطة الأب، وحماية الملكية العائلية والثروة المشتركة، حيث تتجه العائلة إلى تفضيل ابنة العم لتزويج ابنها مخافة من عواقب اختياره لفتاة غريبة قد تتسبب في انفصاله عن العائلة وابتعاده عنها كما أن الزواج الداخلي يعد أقل تكلفة واهتماما بالجانب المادي.

إلى جانب خاصية انتشار الزواج الداخلي، يظهر الزواج التعددي كشكل آخر يميز العائلة التقليدية " حيث وجد أن العادات الزواجية في القرن السادس عشر تؤكد وجود عدد كبير من تعدد الزوجات... وهذا العدد هو حماية من ممارسة الفاحشة مع نساء أخريات"⁽¹²⁾ قد تم تبرير التعدد في ذلك العصر بالعامل الديني باعتبار أن انضباط الجنسية الذكورية تكون من خلال الزواج خوفا من الوقوع في الفاحشة

واستحقاق العقوبة الشرعية، وما يدل على تمسك المجتمع الجزائري بالقاعدة الدينية في تنظيم سلوكات الأفراد ، لقد كانت نسبة الزواج التعددي أثناء الفترة الاستعمارية تتجه نحو الانخفاض على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول (01): تطور نسبة الزواج التعددي بـ(%) في الجزائر.

السنة	1911	1948	1954	1966
الزواج التعددي (%)	6.4	3	2	1.8

Source: Ali KOUAOUCI , **Familles femme et contraception**, C.E.N.E.P,F.N.U.A.P Alger 1992 p.135.

ترتبط الدراسات الاحصائية وجود هذه العادة الزوجية في المجتمع التقليدي بخصائص المنطقة التي كانت تنتشر بها، حيث تركزت بمناطق الهضاب العليا لدى البدو الرحل، أين تتطلب ظروف العيش وجود أكثر من زوجة تقوم احداهن بمساعدة الزوج في أعمال الرعي لتعني الأخرى بالأطفال والأعمال المنزلية⁽¹³⁾ بما يشير إلى أن دافع التعدد هو الحصول على قوة عمل بدون أجر، وليس العامل الديني فقط، ويعني هذا أن هذا الشكل من الزواج كان يخضع في وجوده للظروف المعيشية من أي ظرف آخر حيث تتطلب عدد أكبر من الأبناء والزوجات للعمل والقيام بالواجبات المنزلية.

يظهر من خلال هذا الجدول تراجع تدريجي لنسبة الزواج التعددي حيث سجلت سنة 1911 ما يقارب 6.4% في مقابل 1.8% سنة 1966 وهو انخفاض ملحوظ يعزى إلى تضيق التشريعات القانونية وتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعائلة التقليدية، إضافة إلى تراجع تسجيل حالات الزواج التعددي من خلال احصاءات الحالة المدنية، إلا أن ذلك لا يعني انعدامه تماما.

- الزواج في العائلة الجزائرية الحديثة :

لقد عرف النظام الزوجي في المجتمع الجزائري الحديث تغيرات موازية للتحويل الذي أصاب بنية العائلة التقليدية، ويظهر ذلك من خلال جملة الاختلافات التي تميز نمط الاختيار وأشكال الزواج السائدة والتي تعد مؤشرات واضحة على انبثاق نموذج جديد للزواج خاصة في ظل الدراسات الاحصائية والديمغرافية "فانطلاقا من سنة 1876 كان من الممكن الحصول على معطيات زواجية من خلال عمليات التسجيل المدني على الرغم من أن هذه المعطيات كانت ناقصة وغير شاملة لكافة السكان، حيث بلغ المعدل السنوي للزواج حوالي 19623 و 8881 حالة طلاق بالنسبة لسنوات 1876-77-78"⁽¹⁴⁾

تعد الاحصائيات التي توالى منذ تلك السنة عاملا هاما في تحديد تغيرات الحالة الزوجية التي يمكن تصنيفها إلى مرحلتين :

أ- **الحالة الزوجية أثناء الفترة الاستعمارية:** تتمثل في المعطيات التي قامت بتسجيلها الحكومة الفرنسية، وتشمل عدد حالات الزواج والطلاق والزواج التعددي، ومع بداية انتشار مصالح الحالة المدنية في عام 1882، أصبحت التسجيلات أكثر شمولية للمناطق الوطنية، وتم احصاء ما يقارب 111317 زواج و 44748 طلاق ما بين 1880 و 1890 وهو ارتفاع ملاحظ يمكن ارجاعه إلى تحسن ظروف التسجيل المدني، إلا أن هذا العدد بدأ في التراجع منذ سنة 1909 ليلبلغ حوالي 28000 زواج ويعود ذلك إلى الحركة الواسعة للهجرة نحو الشرق الأوسط فقد أدت السياسات الاستعمارية إلى تفكيك أساس الوحدة العائلية بشكل دفع الافراد إلى الهجرة خارج الوطن.

وقد عرفت عدد الزيجات تطورا بطيئا ابتداء من سنة 1909 حيث بلغت حوالي 28327 لتعاود الانخفاض سنة 1929 بما يعادل 24317 ، ويعكس ذلك الظروف التي كان يعيشها المجتمع الجزائري في ظل السياسة الاستعمارية التي أدت مشاركة الشباب الجزائريين خلال اندلاع الحرب العالمية الأولى بما أدى إلى التأثير على السوق الزوجية، إلا أنه مع تعميم اجبارية التسجيل سنة 1949 والحوافز التي وضعتها الحكومة الفرنسية من خلال ادخال نظام الضمان الاجتماعي، والمنح العائلية ارتفع عدد الأزواج المسجلين ليصل إلى 58161⁽¹⁵⁾، كما تم تسجيل ارتفاع لعدد حالات الطلاق خاصة سنة 1909 يقدر بـ 11425 وقد يرجع ذلك " من عدم التزام الآباء بشرط الرضا المتبادل بين الزوجين، وبالنسبة للأزواج اسرافهم في استعمال حق الطلاق بالإرادة المنفردة".⁽¹⁶⁾

ب- الحالة الزوجية بعد الاستقلال :

قامت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال في مواصلة عملية تسجيل الأحداث الديمغرافية، وذلك من خلال تنظيم تعدادات وطنية كان أولها سنة 1966 إلى غاية آخر إحصاء سنة 2008، وبالاتجاه على هذه التعدادات يمكن رصد التغيرات في الحالة الزوجية، حيث بلغ عدد حالات الزواج سنة 1966 حوالي 61.497 ليرتفع في تعداد 1977 إلى 124.421 وسجل في تعداد 1987 ما يعادل 137.624، أما في

تعداد 1998 فبلغت 158.298، وقدرت بـ 331.190 في تعداد 2008⁽¹⁷⁾، ويرجع هذا الارتفاع المستمر لحالات الزواج إلى الاستقرار الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال وتحسن الظروف الاقتصادية للأسر وشمولية التعداد لكافة المناطق الوطنية، إلا أن هذا التطور يستمر بوتيرة بطيئة خلال التعدادات الموالية لفترة السبعينات ليشهد ارتفاعا واضحا في آخر تعداد.

كما عرفت حالات الطلاق تطورا مستمرا باتجاه الارتفاع خاصة ما بين سنتي 1972 و 1976 حيث تضاعف بشكل ملاحظ من 13481 إلى 17793⁽¹⁸⁾ "ويفسر المسؤولون عن وضع هذه الاحصائيات بوزارة العدل بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال ولحد الآن والتي كان لها تأثيرها الواضح على الأسرة الجزائرية لا سيما ما يخص عاداتها وتقاليدها"⁽¹⁹⁾.

وقد عرف متوسط سن الزواج خاصة في الفترة التي تلي تعداد 1987 وهو ما يظهر في الجدول التالي

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
ذكور	23.8	25.3	27.7	31.30	33.5
اناث	18.3	20.9	23.7	27.6	30
فارق السن	5.5	4.4	3.9	3.7	3.5

فعلى الرغم من الانخفاض الذي سجل بعد الاستقلال حسب تعداد 1966 بحوالي 23.8 سنة لدى الذكور و 18.3 لدى الاناث والذي يرجع إلى " مشكلة تسجيل الزيجات ونمو العمل المأجور والمهجرة نحو فرنسا بما منح استقلالية للشباب عن الجماعة العائلية"⁽²⁰⁾ وبالنسبة لارتفاع متوسط سن الزواج الذي سجل في التعدادين الأخيرين حيث قدر لدى الذكور بـ 31.30 سنة في مقابل 27.6 لدى الاناث سنة 1998 أما في سنة 2008 فقد بلغ حوالي 33.5 سنة لدى الذكور و 30 سنة لدى الاناث ويمكن تفسير ذلك بالتغيرات التي مست وضعية الأفراد من خلال انتشار التعليم والرغبة في العمل خاصة لدى فئة الاناث بالموازاة إلى زيادة معدلات البطالة لدى فئة الذكور حيث بلغت سنة 1998 حوالي 29.5% في مقابل 21.4% سنة 1987، التحولات في العادات الزوجية كظهور الاختيار الزوجي الفردي اضافة إلى "المرور من الزواج المبكر إلى تأخر الزواج بما يعرف بمصطلح العزوبة النهائية"⁽²¹⁾

بالموازاة مع الارتفاع الذي عرفه متوسط سن الزواج الأول، تم تسجيل انخفاض تدريجي في فارق السن بين الزوجين، حيث قدر سنة 1966 بـ 5.5 في مقابل 3.9 سنة 1987 ليصل إلى 3.5 سنة 2008 ويفسر ذلك باختفاء نموذج الزواج المبكر والزواج التعددي نظرا لتراجع العوامل المشجعة لوجودهما وانتشارهما و بروز عوامل أخرى يمكن تحديدها في فترة ما بعد الاستقلال.

كما أن تحصيل مقدار المهر بالنسبة للرجال كان أحد أسباب تأخر سن زواجهم، في مقابل انخفاض سن الزواج الأول لدى الاناث.

(22)

- نمط الاختيار الزوجي في العائلة الجزائرية الحديثة :

تعكس مسألة اختيار الشريك في العائلة الحديثة نمو القرارات الشخصية للفرد سواء بالنسبة للمرأة أو الرجل أمام المصالح الجماعية للعائلة، إذ يعد رأي الطرفين أساس انعقاد الزواج الذي أصبح " في المجتمعات العربية بمثابة مؤسسة تجمع بين فردين متكاملين ومتكافئين في الحقوق والواجبات لهما مصالح ومشاعر مشتركة"⁽²³⁾ فأهداف الجماعة العائلية لم تعد عائقا في إظهار الآراء الفردية، نظرا إلى الاختفاء التدريجي للوحدة الاقتصادية والسكنية للعائلة التقليدية، ليحل محلها التكافؤ والتكامل في الحقوق والواجبات لتحقيق أهداف ومشاعر كل منهما.

كما ساهمت التغيرات التي مست طريقة تجميع المهر في استقلالية الشباب عن الجماعة العائلية من حيث الدخل "فنمو العمل المأجور منح إمكانية للشباب البالغين بجمع المهر بدون منافسة في الوسط العائلي وبدون أخذ من الميراث المشترك... وقد أدى ذلك إلى انخفاض متوسط سن الزواج حيث بلغ مع بداية القرن العشرين 30 سنة... لينخفض إلى 25.8 سنة في 1954"⁽²⁴⁾ فخضوع الفرد للقرارات العائلية كان مرتبطا بالضرورة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما كان يؤدي في الأغلب إلى ارتفاع متوسط سن الزواج لدى الذكور بالتحديد في تلك الفترة، وبهذا يصبح المهر عاملا أساسيا في تفسير التغيرات التي عرفها هذا المؤشر، حيث أدى تراجع الملكية الجماعية أمام بروز الملكية الفردية إلى نمو القرارات الشخصية بشكل يجمع بين الاختيار الشخصي والرضا العائلي إلى حد ما.

على الرغم من بروز الأسلوب الفردي في الاختيار الزوجي إلا أن ذلك لم يحد من تدخل العائلة "فاختيار الشريك أو الشريكة يتم في إطار الصراع بين الآباء والابناء، حيث يظن الآباء أنه باختيارهم ... من عائلة القرابة أو المصاهرة سوف يحتفظون بمهمات كبيرة مع ابنائهم، بينما يرى الابناء أنه باختيارهم الفردي المبني على العاطفة والمتبادلة سوف يضمنون التوازن في حياته الزوجية" (25) فوجود هذا الصراع سيفضي في الأخير إلى قرار مشترك بين الطرفين يظهر أن نموذج الزواج في الجزائر انتقل من المرتب التقليدي إلى المرتب الحر. تؤكد الدراسات الاحصائية بالجزائر على الاتجاه المباشر نحو الاختيار الحر من طرف الشباب الذين يتراوح سنهم ما بين (15 - 29 سنة) وهوما يوضحه الجدول التالي :

جدول (02): اتجاهات الأفراد الذين يتراوح أعمارهم ما بين (15 - 29) حول حرية اختيار الشريك حسب الجنس بالمئة.

الجنس اختيار الشريك	ذكور	إناث	مج
نعم	74.2	76.2	75.2
لا	21.5	17.0	19.4
محايد	4.3	6.6	5.4
مج	100.0	100.0	100.0

Source : Kamel KATEB ,scolarisation massive des femmes et changement dans le système matrimonial des pays du Maghreb ,Aidelf 29-25) aout , (2008 p . 12 .

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطورا واضحا في ميل الشباب نحو نمط الاختيار الفردي، حيث سجلت نسب متقاربة بين الجنسين 76.2% لدى الاناث و 74.2% لدى الذكور، ويدل هذا الفارق الطفيف بينهما على رغبة الأفراد في التحرر من النموذج التقليدي للزواج، والانفراد في تسير المسائل الشخصية بناء على قرارات حرة، وقد يرجع ذلك نتيجة للتغيرات الاقتصادية) العمل المأجور، اختفاء الملكية الجماعية (والاجتماعية) تعميم التعليم (إضافة إلى دور الجانب القانوني في توسيع المجال الحقوقي للطرفين في الاختيار للزواج. (26) كل هذه الأسباب ساهمت في الخروج من النموذج التقليدي والاتجاه نحو تعزيز الإرادة الفردية في اختيار الزوجة مع عدم الإهمال التام لدور العائلة.

- مظاهر الاحتفال الزوجي الحديث :

تعد نهاية عملية الاختيار الزوجي بداية لسلسلة الشروط والاجراءات التي تصاحب التحضير لدخول الشريكين المؤسسة الزوجية، والمتتمثلة في حدثين هامين هما حفلة الخطبة وحفلة الزواج، إذ أصبحت هذه المراحل تعبيرا عن المكانة الاجتماعية للأسرة " وكأن الاعلان عن وضعية الاسرة يتمثل في الاستثمار المادي للزوج" (27) بما يشير إلى أن مهلة الزواج هي تهيئة مادية للمظاهر المصاحبة له، حيث تتحول هنا مرحلة الخطبة عن هدفها الأساسي وهو التعرف على الآخر إلى الاهتمام بالتجهيزات المادية للزوجين ارضاء لما هو مطلوب في المجتمع واستعراضا للإمكانات المالية أمام الآخر.

على الرغم من اعتماد الأسلوب الفردي في الاختيار إلا أن التحضير للزواج لا يخلو من تدخل الاهل في اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل الزوجين، وخاصة من جانب الأم التي " تشارك في الصيرورة الزوجية ... وكأنها فرصة لاسترجاع الزواج من طرف العائلة" (28) ذلك ما يؤكد استمرارية السلطة العائلية على الأفراد وإن أصبح ذلك أقل شدة عما كان عليه، حيث يحاول الوالدين بشكل أو بآخر إظهار قدرتهما على التحكم بسلوكات الأبناء مهما كان سنهم أو جنسهم إثباتا لوجود الهرم السني.

على العموم تبقى مظاهر الاحتفال الزوجي الحديثة غير متميزة عن التقليدية، حيث يعيد المجتمع انتاج نفس القيم " وهذا يعني أن الاحتفال يتم بالطريقة التقليدية باستثناء الجزء الخاص بابتعاد الزوجين عن غرفة الزوجية ومغادرتهما المنزل الأبوي لقضاء شهر العسل وهنا يأخذ الاحتفال جانبا أوروبيا" (29)

اضافة إلى العادات والتقاليد المعروفة في المجتمع التقليدي أصبح المتزوجون يفكرون في نقل بعض العادات الجديدة عن المجتمع والمتتمثلة في كيفية قضاء شهر العسل.

- أشكال الزواج في المجتمع الحديث :

لقد أدت التغيرات التي أصابت المؤسسة الزوجية الحديثة من حيث شيوع الأسلوب الشخصي للاختيار، وتراجع الزواج المبكر إلى تحول في الأشكال الزوجية المعروفة في النظام التقليدي، حيث تراجع تسجيل حالات للزواج التعددي بنسبة 1.8% سنة 1966 عما كانت عليه سنة 1911 بحوالي 6.4%.

كما تشير الدراسات الاحصائية بعد الاستقلال إلى التغير الذي عرفه نموذج الزواج الداخلي والخارجي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (03): توزيع الزيجات حسب صلة القرابة بين الزوجين ب(%) في الجزائر.

السنة	1970	1986	1992	2002
روابط القرابة				
ابن العم	23.3	27.0	25.6	22.0
صلات أخرى	8.7	11.1	9.0	11.3
لا توجد صلة	68.0	61.8	65.3	66.7

Source: Kamel KATEB, scolarisation massive des femmes et changement dans le système matrimonial des pays du Maghreb, op.cit, p.9.

يتبين من خلال الجدول أن الشكل السائد للزواج بعد الاستقلال هو الشكل الخارجي حيث بلغ سنة 1970 حوالي 68.0%، على الرغم من أن الزواج الداخلي- الزواج مع ابن العم أو صلات قرابية أخرى- يشكل نسبة غير مستقرة بلغت أعلاها سنة 1986 ما يقارب 38.1% (27%+11.1%) حيث أن "الميل للزواج مع الأقارب ينخفض كلما ارتفع المستوى التعليمي خاصة لدى النساء، فحسب احصائيات سنة 1970 تقدر نسبة النساء بدون مستوى تعليمي في الزواج الداخلي بحوالي 65%... في حين أن تصل نسبة النساء في المستوى الجامعي إلى 35%"⁽³⁰⁾، إضافة إلى تأثير التغيرات الاقتصادية المتمثلة في اختفاء الملكية الجماعية التي كانت توحد الشبكة القروية، وتؤسس لاستراتيجيات زواجية (المحافظة على التماسك العائلي) العمل المأجور واستقلالية الأفراد عن السلطة الاقتصادية للآباء، وهنا أصبح الزواج المفضل عند الابناء سواء الذكور أو الاناث لأنه يعكس خياراتهم الشخصية، وكما هو موضح في الجدول فإن الزواج الداخلي لا يزال مستمرا على الرغم من تراجع نسبته وهو ما يبين أن المصلحة الجماعية ليست العامل الوحيد المتحكم في هذا الشكل من الزواج.

يبدو أن المؤسسة الزوجية في المجتمع الجزائري قد عرفت تحولات واسعة شملت نمط الاختيار حيث انتشر الاختيار الشخصي الحر بعد أن كان هذا الأخير شبه منعدم في المجتمع التقليدي تماشيا مع المصالح الجماعية وامتنالا للسلطة الأبوية، كما مس التغير أشكال الزواج فقد تقلص الزواج التعددي وتراجع الزواج الداخلي أمام شيوع الزواج الخارجي لأسباب اقتصادية أكثر منها اجتماعية وثقافية، وقد يبدو الزواج بالمفهوم السائد اليوم

وقد ساهمت التعدادات الوطنية منذ سنة 1966 في رصد التغيرات التي عرفتها الحالة الزوجية بعد الاستقلال من خلال تقديم معطيات حول تطور معدلات الزواج ومتوسط سن الزواج، والتي شهدت ارتفاعا مستمرا فسّر بشمولية التعداد والاستقرار الاقتصادي للبلاد.

الهوامش:

1. سليمان مظهر، "نحن مبرمجون للزواج"، الخبر الأسبوعي، عدد 10، من 21 إلى 27 جويلية 1999، ص 10.
2. KAMEL KATEB, la fin du mariage traditionnel en Algérie 1876-1998, BOUCHENE, France, 2001, pp 65-67
3. Pierre BOURDIEU, sociologie de l'Algérie, 7^{ème} edi, presse universitaire de France, Paris, 1985, p 15.
4. مليكة ليديري، الزواج والشباب الجزائري إلى أين؟، دار المعرفة، الجزائر، 2005، ص 49.
5. Pierre BOURDIEU, ibid, p 17.
6. Radia TOUALBI, Les attitudes et représentation du mariage chez la jeune fille Algérienne, entreprise nationale du livre Alger, 1984, p50.
7. فرونس قانون، العام الخامس للنزعة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، بدون سنة طبع، ص 119.
8. D alila ARESKI, Sens et non sens de la famille Algérienne, PUBLISUD, Paris, 2004, p33.
9. KAMEL KATEB, op.cit, p 67.
10. Mohammed REBZANI, la vie familiale des femmes Algérienne salariées, l'Harmattan, Paris, 1997, p20.
11. لزعر على، "العائلة والموقف من النسل"، رسالة ماجستير غير منشورة في الديمغرافيا، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة عنابة، الجزائر، 1987، ص 83.
12. KAMEL KATEB, op.cit, p 66.
13. Ali KOUAOUCCI, Familles femme et contraception, C.E.N.E.P, F.N.U.A.P Alger 1992 p.135.
14. KAMEL KATEB, op.cit, p 31.
15. idem, p31-32.
16. مسعودة كسال، مشكلات الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 43.

17. الديوان الوطني للإحصاءات.
18. Zohra ABASSI, la demande de divorce dans la famille Algérienne contemporaine, O.P.U, Alger , 2005, p 437.
19. مسعودة كسال، مرجع سبق ذكره، ص 47.
20. KAMEL KATEB , op.cit, p 48.
21. Fatma OUSSEDIK , « la famille Algérienne subit des changements profonds », El watan, N 6585, 13/06/2012 p 4.
22. KAMEL KATEB , op.cit, p 69.
23. مليكة ليديري، مرجع سبق ذكره، ص 56.
24. KAMEL KATEB , ibid, p 69.
25. مسعودة كسال، مرجع سبق ذكره، ص 90.
26. Kamel KATEB ,scolarisation massive des femmes et changement dans le système matrimonial des pays du Maghreb , Aidelf(25-29 aout 2008)p 12.
27. مسعودة كسال، مرجع سبق ذكره، ص 90.
28. SOUAD KHODJA, A comme Algérienne , entreprise nationale du livre, Alger, 1992, p43.
29. Fatma OUSSEDIK, op.cit., p.43.
30. Ali KOUAOUUCI, op.cit. , p 115

